دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة

الأستاذ: عومار بلحربي
أستاذ مساعد (أ)
قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر

تاريخ إرسال المقال: 02-04-2018
تاريخ قبول المقال: 09-06-2018

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الصين في جنوب شرق آسيا، بالتركيز على الدور السياسي والأمني قبل وبعد الحرب الباردة، بعد أن كانت المنطقة حاجز احتواء للصين في إطار الإستراتيجية الأمريكية تجاه المد الشيوعي، بعد نهاية الحرب البادرة وخاصة بعد انفتاح الصين سنة 1979، بدأت العلاقات الصينية مع دول المنطقة تتحسن، أكثر من دلك اليوم تنظر الصين إلى المنطقة، أنها محور الارتكاز للصعود العالمي، ولن يكون هذا إلا بالسيطرة على المحيط الإقليمي، الذي يعتبر منطقة نفوذ صينية تقليدية،هذا الدور يركز على مطالب تحقق وفق رؤية بعيدة المدى ومستمدة من الفلسفة الصينية التقليدية،كما يعتمد هذا الدور منطق القوة الناعمة، بربط المنطقة اقتصاديا وثقافيا والحد من الدور الأمريكي والياباني.

الكلمات المفتاحية: الآسيان، الآبيك، الكونفوشيوسية، بلد واحد ونظامان، صون تزو.

Résumé : Cette étude vise l'analyse du rôle de la chine au sud Est de l'Asie , surtout son influence politique et sécuritaire avant et après la guerre froide, cette région qui était un rempart dans le cadre de la stratégie américaine contre l'expansionnisme communiste, après la fin de la guerre froide , notamment avec l'ouverture de la chine en 1979, ou les relations avec les pays de la région se sont améliorées au point que la chine les considère comme un appuis pour le rôle mondiale en dominant cet entourage territorial considéré traditionnellement un domaine d'influence chinoise, ce rôle est centré sur des revendications a long terme, qui s'inspire de la philosophie chinoise ancienne, sans oublier le fait que ce rôle est basé sur la logique de la force douce 'soft power' en reliant la région économiquement et culturellement, et en limitant le rôle américain et japonais.

Mots clés : ASEAN, APEC, Le confucianisme, Un pays, deux systèmes, Sun Tzu.

مقدمة:

قال **نابليون بونبرت: "الصين العملاق النائم"**، لكن هذه المقولة لم تعد اليوم صحيحة، خاصة مع النمو الاقتصادي السريع، حيث تتعدد الدراسات حول دور الصين في القرن الواحد والعشرين، هل ستبقي قوة اقتصادية، أم أنها ستتحول إلى قوة إستراتجية عملاقة، تأثر على توازن القوى العالمي،ليصبح العالم متعدد الأقطاب، من هنا يمكن طرح السؤال التالي: ما هو دور الصين في منطقة جنوب شرق آسيا، وكيف يتحدد هذا الدور بعد الإصلاح ونهاية الحرب الباردة؟.

إن امتلاك مساحة كبيرة جعل الصين تحتوي على موارد طبيعية هائلة ومن الناحية العسكرية ينتج دلك امتلاكها عمق استراتيجي هاما، إذ يمكن في حالة الحروب انسحاب الجيوش إلى العمق وإعادة تنظيم الصفوف، ولكن ما هو سلبي في هذه المساحة الكبيرة، صعوبة الاتصال بين الأقاليم والأقليات،وهنا ينتج خطر الانفصال مع أنه تاريخيا ساعد الصين على تكوين عالم منغلق، حتى ترجم هذا في مفاهيم إستراتيجية، بحيث كان ينظر إلى العالم الخارجي بأنه عالم البرابرة، ومازال الصينيون يتميزون بالانغلاق على أنفسهم حتى اليوم خاصة في الجوانب الثقافية.[1]

من هنا يبرز المحدد التاريخي هو محدد أساسي للتوجه الصيني في السياسة الخارجية، وعلاقة هذه الدولة بدول العالم، ودول الجوار الجغرافي بالأخص، انعكس هذا المحدد على النظرة الصينية في القرن العشرين، ويواصل تأثيره في التوجه الصيني اليوم، انطلاقا من هنا نجد أن الصين تنظر إلى هذه المنطقة على أنها منطقة نفوذ صينية قديمة، و يتركز هذا التصور أكثر في رؤية " الصين الكبرى " التي تتشكل من الصين، تايوان، هونج كونج، و سنغافورة، و مرت العلاقات الصينية مع دول الجوار الجغرافي و دول جنوب شرق آسيا بمرحلتين هما: مرحلة الحرب الباردة، و مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و لو أن هذا التقسيم قد يكون غير دقيق، لأنه حدث تحول في علاقات الصين مع دول المنطقة بعد فترة الإصلاحات في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

يقصد بجنوب شرق آسيا مجموعة البلدان التي تقع جنوب بلاد الصين وإلى الشرق من شبه القارة الهندية والمحاطة من الشرق ببحر الصين الجنوبي و المحيط الهادي ومن الغرب خليج البنجاب، صارت منطقة جنوب شرق آسيا ملتقى حضارات عدة عبر التاريخ، لذلك فحضارة شعبها اليوم خليط من الحضارة الصينية والهندية والحضارة العربية الإسلامية وحضارة الدول الغربية التي استعمرتها في العصر الحديث.[2]

أولا- تطور العلاقات الصينية مع الآسيان:

الآسيان إستراتيجية غربية: إن نهضة أمم جنوب شرق آسيا في عام 1967م مع كل: من ماليزيا،سنغافورة، إندونيسيا، الفيليبين، وتايلاند أدى إلى خلق تكتل اقتصادي قام على أنقاض حلف جنوب شرق آسيا، هذا الأخير الذي كانت المسوغات فيه أمنية هذا سنة 1954 م، حيث نرى أن حلف جنوب شرق آسيا اهتم بالشؤون الأمنية والعسكرية، لكن فشل هذا الحلف خاصة في مواجهات

التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أدى إلى قيام رابطة جنوب شرق آسيا، لكن قيام هذه الرابطة كان بمبادرة داخلية، عكس الحلف الأول الذي كان بمبادرة غربية، وكانت هذه الدول تخشى من الضغط الإيديولوجي والسياسي للصين والاتحاد السوفيتي، ويمثل الحلف بذلك طريقا إضافيا إلى مزيد من المواجهة مع هذه الدول، فهي من ناحية تأخذ بالتشاور فيما بينها والتعاون، ومن ناحية أخرى كانت تطلب المساعدة من الدول الغربية في الأمور الأمنية والعسكرية، خاصة الولايات المتحدة واليابان الحليف الأبرز للولايات المتحدة في شرق آسيا، كان هذا الدعم موجه في إطار علاقات ثنائية مع دول الفلبين وتايلاند وهذا في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية .

لقد حاولت دول الحلف أن تكون منطقة حياد لكن مبدأ " نيكسون " القاضي بأن يكون للولايات المتحدة في الإقليم تواجد عسكري فاعل وبشكل مباشر جعل من الحياد أمرا مستبعدا.

كما كان للنهج الليبرالي في الاقتصاد دورا كبيرا، في هذا التوجه الاستراتيجي لرابطة جنوب شرق آسيا، وتدعم ذلك بالتوجه إلى المنظومة الغربية خاصة بعد التغلغل في المنظمات المالية وتحرير التجارة مع العالم الخارجي.

انطلاقا من هذا التحليل نجد أن الحلف كان على علاقة ليست سوية مع الصين الشعبية، بل أكثر من ذلك، لقد كانت هذه المنطقة محور لاحتواء الامتداد الصيني الشيوعي وعازلا له من الجنوب.

لقد دعمت هذه النظرة سنة 1976 م – 1979 م عندما تعرضت مساعي المجموعة إلى إقامة منطقة السلام والحياد للفشل، بعد اشتداد الأزمة الكمبودية، ودخول أطراف على الخط في الصراع حول هذه المنطقة مثل: الفيتنام والاتحاد السوفيتي من جهة والصين من جهة أخرى، وهو الأمر الذي عرض المنطقة لمزيد من الانفجار، لقد بقيت العلاقات مع الصين متوترة حتى قدوم إدارة الرئيس الصيني "دينج هساو بينج".[3]

وبالتالي نجد أن مرحلة الحرب الباردة وبالتدقيق قبل عام 1980 م، كانت منطقة جنوب شرق آسيا العازل الأساسي من الجنوب، وهذا لاحتواء الامتداد الصيني، من هنا كانت العلاقة مع الدول المنطقة مسدودة، حتى أن هذا الموقف لم يتوقف على دول جنوب شرق آسيا، بل شمل دول خارج هذا الحيز الإقليمي مثلا كوريا الجنوبية والصراع الإيديولوجي مع كوريا الشمالية، المدعمة من طرف الصين.[4]

ثانيا- التحول في العلاقات بعد الانعطاف الاستراتيجي: لقد كان للنهج الذي اتبعته الصين مع الرئيس الصيني السابق " دنج هساو بينج" تأثير كبير يفوق تأثير نهاية الحرب الباردة على العلاقات مع دول المنطقة والجماعة الدولية عامة، لكن نهاية الحرب الباردة كانت المكمل للتحول، ودفع العلاقات الصينية مع دول الجوار للأحسن وهذا راجع للعوامل التالية:

- انهيار الاتحاد السوفيتي ترك فراغا أدى بالقوى الإقليمية لمحاولة ملئ هذا الفراغ،وهذا ما برز في التسلح المفرط الذي تبنته المنطقة، حيث احتلت دول جنوب شرق آسيا المرتبة الثانية بعد الشرق الأوسط وبلغت نسبة 23 بالمائة من المشتريات العالمية من الأسلحة سنة 1995م.

- التغير في القدرات الاقتصادية لمعظم دول المنطقة، وفي ظرف قياسي.

- الانسحاب العسكري الجزئي للولايات المتحدة، وهذا شكل فرغا أمنيا.

كل هذه العوامل أدت إل تنشيط العلاقات، والتقارب بين دول المنطقة لتحمل المسؤوليات في القضايا الأمنية، وهذا بتفعيل الدبلوماسية الوقائية، كما ظهرت منظمات أخرى لهذا الغرض منها:

- توسيع رابطة جنوب شرق آسيا لدول أخرى.

- المنتدى الإقليمي لرابطة جنوب شرق آسيا والذي انضمت إليه الصين سنة1992م.[5]

لقد كان للتقارب الكبير بين دول المنطقة، وزيادة نسبة التسلح في المنطقة أثر عكسي على العلاقات الصينية مع المنطقة حيث زاد التقارب الصيني مع هذه الدول، وهذا لحدوث تحول في السياسة الخارجية الصينية في الفترة التي تلت الحرب الباردة، حيث عملت على تطبيع العلاقات مع جميع دول العالم تقريبا ومع دول الجوار الجغرافي بالأساس، فبعد إقامة علاقات مع ماليزيا، وتايلاند في السبعينيات،اتجهت إلى أكبر دول جنوب شرق آسيا وهي إندونيسيا وتم بالفعل ذلك في سنة1990) م بالانفتاح عليها، لتتبع بقية الدول إندونيسيا وكانت أخر الدول هي سلطنة بروني في 30 سبتمبر1991م.[6]

وسنفصل في العلاقات الصينية، مع أهم الدول في جنوب شرق آسيا:

أ/ العلاقات الصينية الفيتنامية: تمثل العلاقة بين هذين البلدين مفارقة إذ أنها انتقلت من مرحلة إلى أخرى، فمن العلاقات التعاونية بل الإستراتيجية من 1950م حتى 1978م - حيث أن الصين قدمت لفيتنام مساعدات في هذه الفترة تبلغ 18 مليار دولار-، لكن منذ 1979م تحول التعاون إلى صراع حقيقي ومسلح بسبب الغزو الفيتنامي لكمبوديا، وتدخل الجيش الصيني، هذا الأخير الذي خسر في هذا التدخل 16 ألف جندي، لقد كان الأساس هو المسألة الكمبودية، مع أنه توجد خلافات بين الصين وفيتنام تتمثل في:

- الخلاف على جزر "بارسيل" والذي يعني أنه في حالة الموافقة على مطالب الصين، فإن المساحة الصينية ستتوسع ب 2.5 مليون كلم مربع، حتى أن النزاع وصل إلى حد استعمال السلاح مرتين: سنة 1974م و 1988م.

- الخلاف على جزر " سبراتلي" وهو خلاف تدخل فيه كل دول جنوب شرق آسيا تقريبا.

- الخلاف على ترسيم الحدود في خليج " تونكين"، لكن رغم هذا فإن العلاقات الصينية الفيتنامية، تعرف هدوء بعد اتفاق 1996م الذي ينص على ترسيم الحدود.[7]

قبل هذا التاريخ وفي الفترة التي تلت الحرب الباردة والذي يعتبر تطبيع العلاقات الصينية الفيتنامية في نوفمبر1991م أهم التحولات الخاصة بفيتنام، بعد هذا التطبيع للعلاقات قام وزير الخارجية الصيني بزيارة " هانوي" في فيفري1992م وهي تجسيد لتطبيع العلاقات منذ أكثر من 20

سنة بسبب الإطاحة بحكم " الخمير الحمر" 1979م في كمبوديا، وشن القوات الصينية الحرب الحدودية على فيتنام في نفس السنة، هذه الزيارة التي أكدت على الحل الأمني في كمبوديا، رغم أن العلاقات تعرف توترا من وقت لآخر حول السيادة الإقليمية على الجزر في بحر الصين الجنوبي.

- تبين أحداث 1992م 1993م أن الصين والفيتنام قد تمكنا من تخطي المشكلات الحساسة بينهما.

- لقد شكل اتفاق السلام الكمبودي دافعا أساسيا في تطبيع العلاقات الصينية الفيتنامية.[8]

- إن الفيتنام لها الخبرة في النزاعات الحدودية مع الصين، كما تتوفر لديها أكبر التسهيلات العسكرية في منطقة جنوب شرق آسيا، وهذا ما يرشحها إلى لعب دور المحجم للدور الصيني في المنطقة، خاصة بعد الانفتاح على دول المنطقة والصين.

ب/ العلاقة الصينية مع اندونيسيا: تعتبر اندونيسيا أكبر بلد قوة في جنوب شرق آسيا من حيث السكان،والمساحة وحتى الموقع، ومن جهة أخرى تعتبر الرائد في تبني فكرة ومشروع المنتدى الإقليمي،لهذا نجد أن الموقف الاندونيسي يعتبر القطار الذي تتبعه بقية المواقف الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا.

نجد في عام 1965م وبعد التمرد العسكري الذي قتل فيه ألف من الصينيين المتهمين بدعم الشيوعيين،كان هناك تقارب بين تايوان و اندونيسيا على حساب العلاقة مع الصين الشعبية، لكن لم يصل الأمر إلى حد الاعتراف بتايوان، بل بقي الموقف هو صين واحدة رغم قطع العلاقات الصينية الاندونيسية سنة 1967م، وبعد سياسة الانفتاح التي اتبعتها الصين ونتائجها مع دول منطقة جنوب شرق آسيا، فإنه وابتداء من سنة 1985م، أظهرت إندونيسيا رغبتها في الاستفادة من السوق الصينية، وكما قمنا سابقا بتقسيم تطور العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق أسيا إلى مرحلتين: فإنه وبعد نهاية الحرب الباردة، نجد أن المسار تطور ليصل في سنة 1989م إلى فتح المحادثات بين البلدين في طوكيو وتبع ذلك في سنة 1990م بتوقيع البلدين برتوكول تطبيع العلاقات التي دام الانقطاع فيها أزيد من 20 سنة.

هذا التطور في العلاقات الإندونيسية الصينية يمثل المسار العام لتطور العلاقات الصينية بدول منطقة جنوب شرق آسيا.[9]

ج/ المسألة الكمبودية : تعتبر كمبوديا من أهم المواقع في جنوب شرق آسيا والتي تعرضت لصراع الحرب الباردة، وبالتالي كانت أرضا للمواجهة بالوكالة، عن القطبين الغربي والشرقي، بدأ هذا منذ الاحتلال الفرنسي، حيث تم تنصيب " نرودوم سيهانوك" المدعم من طرف الولايات المتحدة، لكن بعد ذلك تم إسقاطه في انقلاب سنة 1970 من طرف المعارضة المدعومة من فيتنام بقيادة الجنرال " لون نول"، لكن المعارضة اشتدت على الجنرال المنصب على اثر سقوط " نرو دوم سيهانوك" وبعد عودت هذا الأخير مع " الخمير الحمر" إلى القتال وبتدعيم من الصين – وهنا يبرز الدور الصيني في كمبوديا - تم إسقاط حكم " لون نول" سنة 1975 وسيطرة " الخمير الحمر" وبالتالي سيطرة قوات "سيهانوك" و " الخمير الحمر" على البلاد، وكان الحلف الحاكم يدور في فلك الصين وما حدث في سنة

1979 هو تدخل القوات الفيتنامية وأنهي النظام الموالي للصين، تراجع بعد ذلك دور الصين في كمبوديا والذي أتبعه التدخل الصيني الفاشل في فيتنام، وهكذا استمرت الحرب الأهلية في كمبوديا حتى سنة 1989م مع تحسين العلاقات الصينية الفيتنامية، و حدوث تسوية بين المتمردين والحكومة وتم انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا، وهذا بانتهاء التهديد الروسي للصين من جهة والدعم المالي والعسكري الذي كان يقدمه الاتحاد السوفياتي لفيتنام من جهة أخرى.[10]

ثالثا- الاقتصاد كمحور للعلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا: لقد انطلقت الصين في تطوير علاقاتها مع دول المنطقة، في هذه المرحلة التي تلت الحرب الباردة من الاقتصاد كمدخل الإستراتيجية والعلاقة السياسية، عن طريق منح مساعدات لدول الآسيان، تعتمد في هذا على آلية (الآسيان + ثلاثة) وتنظر الصين إلى هذه العملية على أنها القناة الرئيسية للتعاون الإقليمي من شرق آسيا، من خلالها وسعت الصين الشعبية علاقاتها الثنائية مع دول الآسيان، حيث وقعت الصين عملية تبادل العملة بقيمة مليار دولار مع ماليزيا في 2002م.

يعتبر الاقتصاد المحرك الأساسي للدور الصيني في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، ومع تنامي الاقتصاد الصيني، سيكون لبكين شأن في الترتيبات الآسيوية، لأنها أصبحت طرفا في المنظمة العالمية للتجارة والمنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي " الآبيك".[11]

كما تعهدت الصين ببناء مشاريع البنية التحتية في الفلبين، وأن تشتري الغاز الطبيعي السائل من مقاطعة " يابو" في غرب إندونيسيا، هذا بالإضافة إلى اتفاقية بقيمة 25 مليار دولار، وتهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر مع هذه المجموعة، ويعتبر عرض الصين المتمثل في إقامة منطقة التبادل الحر، مع دول المنطقة طريق لمزيد من العلاقات السياسية والإستراتيجية أكثر اتساعا.[12]

حتى العامل الاقتصادي المحلي انعكس على المستوى الإقليمي في جنوب شرق آسيا وحتى خارج هذه المنطقة، حيث نجد أن كوريا الجنوبية بدأت بعد عام 1992 في تمتين العلاقات الاقتصادية أكثر مع الصين، بعد إقامة العلاقات السياسية معها، بالإضافة لبقية دول الجوار الجغرافي.[13]

فقد نمت العلاقات التجارية بين الطرفين بشكل سريع حيث وصلت التجارة بين البلدين إلى 120 مليار دولار سنة 2006، عند تحليل هذا الرقم نجد أنه في 14 سنة من العلاقات الدبلوماسية وصلت قيمة التبادلات التجارية إلى هذا الحد.[14]

و يمتد نفوذ الصين إلى دول ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حققت الصين وقبل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة منزلة الدولة الأولى بالرعاية، وكانت هناك اتفاقيات مثل: اتفاق سنة 1999 الذي وقع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ويقضي بفتح شامل للتجارة بين البلدين.[15]

رابعا- المطالب الصينية في جنوب شرق آسيا :

قبل التفصيل في المطالب الإقليمية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا، نجد أن الصين وفي نظرتها العامة إلى جنوب شرق آسيا، تتشكل من أن الصين هي القائد الطبيعي لعموم آسيا وجنوب شرق آسيا على الأخص هذا تاريخيا، واليوم الصين تمتلك من الإمكانيات ما يجعلها تتبوأ مكانة القائد

الطبيعي لهده المنطقة في المستقبل، ولو بطريقة المشاركة مع القوى الفاعلة في المنطقة كاليابان، هذه السياسة الإقليمية الصينية، تنطلق من بحر الصين الجنوبي والذي بإمكان الصين السيطرة عليه وإبعاد أي قوة معادية عن هذا البحر، انطلاقا من السيطرة على هذا البحر يتسنى للصين التغلغل في شرق آسيا.[16]

لعل المطالب الصينية تتعدد في جنوب شرق آسيا، لكن سنركز على المطالب الأساسية، والتي تشكل الأساس للدور الصيني في جنوب شرق آسيا، وبالأساس الدور المستقبلي للصين في هذه المنطقة والذي يعتبر المفتاح للصعود العالمي الصيني، تتمثل هذه المطالب في:

توحيد تايوان: تعتبر قضية تايوان "القضية المجال" بمفهوم " جيمس روزنو" في المطالب الإقليمية الصينية في المنطقة، من هنا سندرسها وفق التصور الصيني والكيفية التي تريد بها استرجاع الجزيرة الضائعة منها.

تعتبر تايوان أرضا صينية مند القرن 16م، إلى غاية احتلال اليابان لهذه الجزيرة سنة 1895م، وبعد الانهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، تواصل الوضع على هذه الحالة إلى غاية1949م، وانتصار الثورة الشيوعية في الصين، أين انتقل إلى الجزيرة "الحزب الوطني" بقيادة "الماريشال تسانج كاي تشيك" بهذا حصل انقسام للصين بين شيوعية وليبرالية.[17]

هذه ا لجزيرة التي تبعد 100 ميل بحري عن السواحل الصينية، أصبح "تشانج كاي تشيك" رئيسا لها سنة 1950م، ومنذ ذلك الحين والصين تسعى إلى إعادة تايوان إلى الوطن الأم، غير أن تايوان كانت ترفض هذه المبادرات، وبناء على الخلفية التاريخية للعلاقة بين الصين وتايوان، فإن المنطق الأساسي الذي يحكم الصين من تايوان وبالتحديد الموقف من الوحدة، إن الصين تنظر إلى تايوان على أنها جزء من التراب الصيني، في الوقت الذي يعترف فيه الدبلوماسيين الصينيين برغبة المواطنين التايوانيين بإدارة شؤونهم بذاتهم، بأنها رغبة مشروعة، لكن الصين ترفض محاولات تايوان في الحصول على اعتراف دولي بحكوماتها على أنها كيان مستقل عن بكين، وتصل في هذا إلى حد اتهام من يعمل في هذا

الاتجاه بالسعي إلى تمزيق الصين، وهو إحدى أسباب التوتر الصيني الأمريكي، لكن بعد التحول الذي طرأ على سياسة الصين الشعبية في نهاية السبعينيات، واتجاه الدبلوماسية الصينية إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الغرب، انتقلت قضية تايوان إلى مجال أخر باعتراف الصين بأن تايوان كيان له سماته التجارية والاقتصادية الخاصة به، ومن ثمة لم تعترض الصين على إقامة علاقات اقتصادية وثقافية بين تايوان والدول الأخرى، كما أن تايوان قد حصلت على بعض المقاعد الصينية في المجلس الصيني، وهذا منعا لخلق شعور متطرف لدى التايوانيين ضد الحكومة المركزية في بكين.[18]

استمرت القيادة الصينية في التطلع إلى استعادة تايوان إلى الوطن الأم، وجاء هذا الإدراك لما تعنيه هذه الجزيرة بالنسبة للصين، وكيف تؤثر في أمن البلاد، بالإضافة إلى المكانة الاقتصادية التي تتطلع الصين إلى الاستحواذ عليها واستثمار مزاياها، ويمكن أن تستخدم الجزيرة كنقطة انفتاح على

المحيط الخارجي والبحار المجاورة اقتصاديا وثقافيا لأن تايوان هي جزء من الحضارة الصينية الكنفوشيوسية مع سنغافورة، وتأتي مشكلة تايوان في كون الإدراك السياسي للمشكلة التايوانية، في العلاقة الأمريكية الصينية في ثلاث صور:

الصورة الأولى: صورة الطرف المهدد لأمن النظام السياسي في الصين، وبخاصة أن تايوان أصبحت مركزا لتجمع المعارضين لهذا النظام، ومنازعة حكومته على تمثيل الشعب الصيني على المستوى الدولي، بالإضافة إلى أن تايوان تمثل النموذج الغربي الليبرالي في الحكم والاقتصاد، على خلاف النموذج الشيوعي في الصين، وتجسدت صورة هذا الإدراك في حرب فيتنام، خلال هذه الحرب صارت تايوان قاعدة لوجيستيكية للقوات الأمريكية المتمركزة في جنوب شرق آسيا، وأدى هذا إلى إدراك صناع القرار، أن تايوان أصبحت عنصرا مهددا لأمن بلادهم.

الصورة الثانية: بقاء تايوان منفصلة عن الصين، يكرس الاحتلال الأجنبي لأراضي الصين، وقد ساعد على تدعيم هذا الإدراك الوجود الأجنبي المباشر على أراضي الجزيرة مثل: وجود الأسطول السابع الأمريكي في مضيق تايوان ومعاهدة الأمن المتبادلة بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية سنة1954م.

الصورة الثالثة: تجسدت في تكريس انفصال تايوان عن الصين الشعبية، فرغم ارتباط قضية تايوان بالعلاقات الأمريكية الصينية، فقضية التمثيل الدبلوماسي في الأمم المتحدة والتي انتزعتها الصين الشعبية سنة 1971 م من تايوان، ورغم ذلك الصين لم تتمكن من ممارسة سيادتها الفعلية على الجزيرة.[19]

وتبقى قضية تايوان القضية الأساس، مع تغير الظروف والأوقات، وبعد نهاية الحرب الباردة، نجد ووفقا لتقرير الدفاع الوطني الصيني لعام 2000م، فإن تسوية قضية تايوان من خلال إعادة التوحيد الكاملة،تجسد المصلحة الأساسية للأمة الصينية وتتمسك الحكومة الصينية بمبدأ التوحيد السلمي " بلد واحد ونظاميين" كأساس لتسوية القضية، كما تتمسك بمبدأ " صين واحدة" ولا تنازل ولا تساوم على قضية تتعلق بالسيادة والتكامل، وبالتالي تعارض الصين بيع أسلحة إلى تايوان، أو إدخالها إلى أي تحالف، وإذا حدث أي شيء مما سبق أو تم إعلان الاستقلال، فلن يكون أمام الحكومة الصينية إلا تطبيق كل الإجراءات الممكنة، بما فيها استخدام القوة العسكرية لحماية سيادة الصين بكاملها، وتحقيق الهدف الأسمى في إعادة التوحيد، إن استقلال تايوان يعني إثارة الحرب مرة أخرى، وإثارة الانقسامات تعني التخلي عن السلام عبر المضيق.[20]

أ/ توحيد تايوان الإمكانيات و العراقيل: إن توحيد تايوان مطلب أساسي، بل المطلب الأول في السياسة الخارجية الصينية، وبالتالي فإن تحقيق هذا المطلب له حوافز وعراقيل تتمثل في ما يلي:

1-عوامل تحقيق الوحدة الصينية التايوانية:

- **العامل الثقافي:** حيث تقوم القوميتان الصينية والتايوانية على ميراث ثقافي مشترك وكلاهما ينتمي إلى الثقافة الصينية الكونفوشيوسية، وهنا تساعد الثقافة على تحقيق الوحدة في اتجاهين، **الأول:** تسهل التفاعل الاجتماعي بين الصينيين والتايوانيين، حيث يؤدي بدوره إلى دفع التكامل

والتبادل الاقتصادي،**الثاني**: قد يكون لهذه الروابط الثقافية والاجتماعية مقدمة لتكامل أعمق، حيث تشتركان في الروابط الثقافية أكثر من أي شركاء لهما في المجال الاقتصادي.

- إذا كانت الصين هي الطرف الذي ينادي بالوحدة ويصر عليها، فإن تايوان لا ترفضها رفضا نهائيا،بل تربطها بشروط، كالمزيد من تحقيق الليبرالية السياسية والاقتصادية في الصين الشعبية.

- إنه وبالرغم من عدم وجود علاقات سياسية بين الصين وتايوان، إلا أنه توجد علاقات تجارية واقتصادية سواء مباشرة أو غير مباشرة.

- الضغوط التي تبدلها الصين للتضييق على تايوان في المجال الدولي، فهناك علاقات متعددة تقيمها تايوان مع دول كثيرة، تكون اقتصادية ولا ترقى إلى علاقات السياسية، بل القليل من يعترف بتايوان سياسيا.[21]

2-العوامل المعرقلة للوحدة:

- الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في عرقلة هذه الوحدة، رغم أنها لا تقيم علاقات سياسية مع تايوان،ويوجد اعتراف من جانبها من خلال إعلان نيكسون 1972م، بأن الجزيرة جزء من الصين،لكنها أخذت على عاتقها حماية تايوان من التهديد الصيني سنة 1979م، فضلا عن تزويدها بالسلاح.

وهنا يبرز الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة، في جعل تايوان مصدر للبرالية وحقوق الإنسان، وقد اتضح هذا أكثر في إدارة " كلينتون" التي تميزت باستعمال الاقتصاد وحقوق الإنسان، في وجه الصين،وتأييد تايوان على هذين الشرطين، قبل البدء في أي تفاهم حول التوحد مع الصين.[22]

من هنا فإن الولايات المتحدة وتايوان يرغبان في أن تستمر الصين في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، وأن تجري مزيدا من الانفتاح على الغرب، وتحقيق انتشار أوسع للأعمال والتبادل الحر،ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية بالمفهوم الغربي، وجعل الصين أكثر مساعد وليس معرقل على انتشار هذه المبادئ في آسيا.

- الموقع الاستراتيجي لتايوان التي تطل على مضيق تايون وقناة " باشي" الممرين البحريين الذين يربطان جنوب شرق آسيا مع شمال شرق آسيا والشرق الأوسط، الأمر الذي يحتم على الولايات المتحدة إيجاد حكومة موالية أو صديقة على الأقل، فضلا عن وجود تلك الحكومة كحليف لليابان.[23]

وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة اعتمدت على تدعيم الجالية التايوانية لتلعب دورا غير رسمي، خاصة بعد سنة1971 وفقدان الصين الوطنية مقعدها في الأمم المتحدة، كان لهذه الجالية الدور الأساسي في التعريف بالقضية وإقامة علاقات مع دول العالم، خاصة أن هذه الجالية قوية اقتصاديا، وهذا على الأقل لترويض الصين كي تصبح أكثر ليبرالية وتحترم حقوق الإنسان.[24]

لقد اتضح هذا مع إدارة كلنتون، التي رأت أن اليابان هي أهم محور في المنطقة، لكن هذا لم يمنعها من دفع العلاقات مع الصين خاصة في الجانب الاقتصادي، وفصل هذا الجانب عن الجانب

السياسي والإنساني، كما تستعمل هذه العلاقة القوية مع الصين تستعمل للضغط اليابان للحصول على مزيد من التنازلات في المجالات التجارية، ودخول الشركات الأمريكية لليابان.[25]

لعل هذه العراقيل عرفت تجسيدا واقعيا، حيث نجد أنه سنة 1958م قامت قوات الصين الشعبية بقصف جزيرتي "ميسشو وكيموى" وهو ما يعرف " بأزمة مضائق تايوان"، وهكذا اندلعت الأزمة التي لم تكن بمعزل عن نبرة التهديد الأمريكي سنة 1955م باستخدام السلاح النووي، ومنذ ذلك الحين زاد الضمان الأمريكي لتايوان بالحماية.[26]

لكن الصين وبعد تحقيق إصلاحات، تعمل على تغيير الطريقة في التعامل مع هذا المطلب من دون تغيير الأهداف الإستراتيجية المرتبطة بالمسألة، وهي التوحيد الكامل لتايوان.

ب/ المنهج الجديد في توحيد تايوان: هذه الإستراتيجية تتلخص في وجود علاقات غير رسمية بين تايوان وبكين عبر منظمتين هما: " رابطة العلاقات عبر مضيق تايوان" والتي مقرها الصين، "ومؤسسة التبادل عبر مضيق تايوان" ومقرها تايوان، تسعى الصين من خلال عدة أدوات إلى فرض التوحيد وجعل ذلك شيئا لا مفر منه وتتمثل هذه الأدوات في :

أ/ الأدوات السياسية: عن طريق خلق عزلة دبلوماسية لتايوان، رغم أن الصين أبدت ليونة في مشاركة تايوان في بعض المنتديات الإقليمية، لكن الصين عادت إلى سياسة التضييق والحصار الدبلوماسي خلال عام 1996م، عندما استطاعت إقناع المنتدى الإقليمي لرابطة الدول الأسيوية والمؤتمر الأسيوي، بعدم قبول عضوية تايوان.

ب/ الأدوات العسكرية: تراجع هذا العامل في العلاقات الصينية التايوانية، ولم يصبح التهديد الصيني بشكل دائم، بل أصبح استثنائيا لكن في بعض الحالات، نجد أن الصين مستعدة للاتجاه إلى الحل العسكري مثل ما حدث سنة 1996م، أثناء استعداد تايوان للانتخابات الرئاسية إذا قامت الصين بمناورات بحرية، شارك فيها حوالي 150 ألف جندي صيني، في جزر " فوجيان" مقابل السواحل التايوانية التي تبعد حوالي 140كلم.

ج/الأدوات الاقتصادية: وهذا بجعل الاقتصاد التايواني وإلى حد بعيد مرتبط بالأسواق الصينية، والوصول إلى التوحيد باستعمال سياسة النفس الطويل.[27]

جدير بالذكر أن تايوان لم تسمح لمواطنيها بالاستثمار المباشر في الصين إلا بعد 1987م، ومع ذلك فإن المستثمرين التايوانيين يعتبرون ثاني المستثمرين – الأجانب - في الصين بعد "هونج كونج" فمند عام 1993م بلغت الاستثمارات التايوانية في الصين 13.2 مليار دولار، في 20672 مشروع استثماري معظمها في مقاطعة "فوجيان" وهي المنطقة المباشرة التي تواجهها في الشطر الآخر من مضيق تايوان.[28]

إن هذه السياسة الاقتصادية وهي الأساس في الإستراتيجية الصينية الجديدة، لا تعتبر غريبة عن التقاليد السياسية الصينية، بل نجد أصول هذه الإستراتيجية في الفكر الصيني الإستراتيجي القديم مع "صن تزو"، حتى أن تايوان ترى أن الطبقة البورجوازية الناشئة في الصين ستؤدي في المدى البعيد إلى إسقاط النظام السياسي، وتعزيز قوة القطاع الخاص.[29]

جزر بحر الصين الجنوبي: إن المشكلة المركزية الخاصة بالصين في هذه المنطقة، هي قضية السيطرة على بحر الصين الجنوبي، التي تتواجد به الجزر المهمة استراتيجيا، إن بحر الصين الجنوبي، يعبر منه 70 بالمائة من الاحتياجات اليابانية والكوريتين من النفط، فضلا عن أن الصين تقدر الاحتياطات النفطية في هذه المنطقة بأنها تفوق 30 بالمائة من الاحتياطات النفطية للكويت.[30]

تتمثل هذه الجزر في :

أ/ النزاع على جزر سبرا تلي: وهو أبرز نزاع في جنوب شرق آسيا، تتنازع على هذه الجزر، مجموعة من الدول هي: الصين، تايوان، بروني، ماليزيا، الفلبين، فيتنام، كل هذه الدول تنظم دوريات بحرية في الجزر ماعدا بروني، الأمر الذي يثير مخاوف من احتمال وقوع أعمال عسكريه، وبالنسبة للصين ترى أنها لها الحق تاريخيا في السيادة على الجزر، من جهة تعتبر هذه الجزر نقطة ارتكاز استراتيجي،بالإضافة إلى الغنى بالموارد الأولية من بترول ومواد معدنية.

تصاعدت حدة المطالب الصينية بهذه الجزر سنة1987 م، رغم أن القضية كانت محدودة الأهمية بالنسبة للصين في السياسة الخارجية، لكن الوفاق الدولي بين الشرق والغرب، وما تبع ذلك من فقدان الصين لدورها المؤثر والموازن على العلاقات الإستراتيجية بين المحورين الأمريكي السوفيتي، أدى بالصين إلى تحويل الاهتمام بالجوار الجغرافي كإستراتيجية جديدة بالأخص في هذه المسألة، أدى هذا إلى مزيد من التصعيد، الذي قد يؤدي إلى الحروب، نجد أن الصين وخلال سنة 1989م – 1990م تبنت مفهومها أكثر راديكالية للسيطرة على هذه الجزر، حتى أنه كادت أن تشتعل حرب ثانية في المنطقة،بعد الحرب في كمبوديا، لعل أهم معارض للتوجه الصيني في المنطقة هي دولة فيتنام، في سنة 1974م قامت البحرية الصينية بإزالة الحامية الفيتنامية من جزر" باراسيل" الواقعة في شمال جزر " سبراتلي "وفي عام 1988م كانت مواجهة بين الدولتين حول نفس الموضوع.

وبقي التشدد الصيني حول هذه الجزر حتى سنة 1993م، حين عقد الرئيس الفلبيبيني " فيدال راموس" مع الرئيس الصيني " جيانغ زيمنغ" قمة بينهما، تم الاتفاق فيها على حل هذه القضية بالطرق السلمية،وتوصلت الاجتماعات دون تحقيق حل حاسم لهذه المسألة، لأن المطالب الصينية تواجه مشكلا آخر، هو أن القضية تتجه إلى التدويل، وهو التوجه الذي أصبح يسيطر على دول الآسيان، وأصبح هناك حوار حول القضايا الأمنية الإقليمية في منظمات كالاجتماع السنوي "للآسيان"، ومن شأن تدويل هذه القضية أن يدعم موقف الدول الصغيرة، وهذا ما يجعل الصين تواجه صعوبة في الحصول على هذا المطلب.

كذلك تدخل الصين في نزاعات مع اليابان وكوريا في الشرق من هذا البحر، حول عدة جزر مثل: "تاكاشيما، "ديالو" سيلكاو" هذه الجزر التي تقع بين الجزء الشرقي للصين والجزء الغربي لليابان.[31]

ما هو ملاحظ في جنوب شرق آسيا، وشرق آسيا أنها مناطق تكثر فيها الجزر، ما جعل الدول تتنازع حولها، كل دولة تتبنى طرح قد يكون القرب الجغرافي، أو الميراث التاريخي، كما يحدث مع الصين، أو الاستعمار والتحولات العالمية الخاصة بالحرب العالمية الثانية، هنا نصل إلى استعراض

للتوجهات العامة تجاه دول المنطقة والمطالب الإستراتيجية الصينية في هذه المنطقة الشديدة الحساسية، ويمكن لنا تلخيص أبرز المطالب الصينية:

1/ دعم فكرة الوحدة الإقليمية للصين، من خلال مساندتها في القضايا المثارة حول مناطق التبت،وسينكيانج (تركستان الشرقية)، وتايوان، وبحر الصين الجنوبي، وقد يمتد الأمر في مرحلة لاحقة إلى منغوليا.

2/ مساندة الصين في نزاعاتها مع الدول الغربية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاقتصاد، وهي من القضايا التي نجد أن الدول في جنوب شرق آسيا تؤيد فيها الصين، هذا لوجود بعض المفاهيم المشتركة معها خاصة في شؤون الحكم مع الاختلاف في الاقتصاد.

3/ الامتناع عن امتلاك أسلحة غير تقليدية تهدد النفوذ الصيني، لعل الهدف المركزي من هذا المطلب هو محاصرة النزوع التايواني نحو هذا الاتجاه.

4/ انتهاج سياسة استثمارية مناسبة مع الصين والانفتاح أمام الهجرة الصينية.

5/ منع القوى والتوجهات المناهضة للصين في مجتمعات هذه الدول، خاصة الدول التي توجد بها جالية صينية مؤثرة، واحترام هذه الجالية من جهة أخرى.

6/ تشجيع استعمال اللغة الصينية، وإحلالها محل اللغة الإنجليزية على المدى البعيد، لاسيما أنها منتشرة في المنطقة، وأن نسبة المتحدثين بها في العالم تصل إلى 18.8 بالمائة، حسب إحصائيات 1992م، بينما المتحدثين بالانجليزية، بلغ في نفس السنة 7.6 بالمائة، لعل الإرشادات الصادرة عن وزارة التعليم الصينية، بضرورة عودة المدارس في "هونج كونج" إلى تدريس اللغة الصينية بدل اللغة الانجليزية عام 1998م، مؤشر على ذلك.[32]

بمزيد من الصبر والحنكة وضبط النفس الطويل، وعدم الانفعال والتصعيد الغير محسوب، سوف تسيطر عليها سلميا وتعتبر هذه حكمة صينية تقليدية، وهذا ما يميز القوى الصاعدة تاريخيا، والتي تكون غير تصادمية في فترة صعودها، لقد عملت الصين على حل المشاكل مع دول جنوب شرق آسيا، وحتى مع الدول التي كانت على عداء تاريخي معه مثل: فيتنام.[33]

الهوامش:

---

[1] Philippe de Beauregard et Autres, Lachine face au monde la stratège chinoise, constantes et évolutions. Robert Laffont, paris, 1983, p. 20.

2 Gomane jean _ pierre, “L Asie _ Est et Le Rôle De l Europe ”, Défense Nationale. (Décembre 1996) pp. 111_ 117.

[3] كاظم هاشم نعمة، الكتل في آسيا. أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس ، الجماهيرية العظمى،1997،ص- ص 104-106

4ماجدة صالح، "الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين(محرران)، قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2004 ص 151.

[5] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدول 1978-2010.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 200، ص- ص 178-179

[6] أحمد فارس عبد المنعم، " تحولات أدوار القوى الإقليمي في آسيا"، في : محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، 1998، ص 136.

[7] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص-ص 174-175

[8] أحمد طه محمد ،" التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا" ، في: محمد السيد سليم (محرر) ، آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999، ص- ص75-80.

[9] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[10] أحمد طه محمد، مرجع سابق، ص- ص 65-67.

[11]Stephen Blank "East Asia Meets Centre Asia" Korea and World Affairs, Quarterly Review, Vol. xxxiNo .1, (Spring 2007), p61.

[12] سحرالأبحر،" إستطلاع الظهور الصيني السلمي "، قراءات استراتيجية.المجلد9، ع8، (أوت2006)، تاريخ الإقتباس: 13 أكتوبر2007،عن http://acpss.ahram.oeg/ahram.oeg.eg/ahram/2001/1/1/RE1D40.HTM

[13]Kak soo shin, "The Implications of The Rise for China for South Koran", Foreign Policy A Quarterly Review. Vol. xxxiNo .1, (Spring 2007) ,p17 .

[14] Kang jin yang," 15 Years after Rapprochement What Does China Means for South Korea " Korea focus. Vol 15 (Summer 2007),p_p 18 _20.

[15]Sun Yongjian Guo Yan," Japan _ china economic Association: All efforts for promoting Bilateral Trade" , china foreign Trade. No .9 _10, 2007, p_ p 12 _ 13.

[16]مصطفى علوي، " مفهوم الأمن في آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين(محرران)، قضايا الأمن في آسيا.مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة،2004 ، ص.33

[17] Henry Kissinger, La Nouvelle Puissance Américaine. Traduit Porodile Demange, Librairie Artheme,Fyard, paris ;2000 ,p163.

[18] أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص136.

[19] خضر عباس عطون، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2004،ص- ص36-37

[20] مصطفى علوي، مرجع سابق، ص42.

[21] ماجدة صالح ،"إتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا والصين".في: محمد السيد سليم(محرر)، آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، 1997،ص- ص 271-273 .

[22] Ted Galen Carppentr, " U.S.Coziness With chinas Upsets Neighbors", Foreign Affairs Volume77,November/December,1998),p3..

[23] ماجدة صالح، مرجع سابق، ص.274

[24] Lee Teng-Bui"Understanding Taiwan Bridging the Perception Gap", Foreign Affairs. Volume18, (Number 6, Novembre-December1999),p-p6-15

[25]Ted Garpenter , "Roiling Asia U.S. Coziness With China Upsets The Neighbors ", Foreign Affairs. Vol. 77, n6 , November _ December 1999 ,p4.

[26] خضر عباس عطون، مرجع سابق، ص .37

[27] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص 157-159.

[28] توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الإستراتيجي الصين- اليابان – الولايات المتحدة. سلسة : دراسات عالمية. العدد 12، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة1997، ص32.

[29] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 160.

[30] المرجع نفسه، ص- ص 181-182

[31] أحمد طه محمد، مرجع سابق، ص- ص 32-36.

[32] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص- ص 181-182.

[33] Brantly Womack ," international Relationships at The Border of China and Vietnam", Asian Survey. Vol. XL ,No 6 November _ December,2000,p 981.